زعيتر يقترح العفو عن جرائم الحرب

استنفار بقاعي لتحقيق عفو شامل

بحثت لجنة الإدارة والعدل في جلستها الاستثنائية في اقتراح القانون المقدّم من النائب نزيه منصور ويشمل العفو عن كل الجرائم المرتكبة حتى ١٤ شباط، ويستثني كل الدعاوى بما فيها إسقاط الحق الشخصي.

وقال رئيس اللجنة النائب مخايل الضاهر «إنّ منصور قدّم الاقتراح باعتباره معجّلاً مكرراً، على ان يُعرض مباشرة على الهيئة العامة، لكن الدعوة لم تكن ضمن المهلة المفروضة. وارتأت اللجنة ان يدرس هذا الاقتراح مع الاقتراحات التي سبق وصدقتها لجنة الادارة والعدل، والمتعلقة بالعفو عن الافعال المنسوبة للدكتور سمير جعجع، وكذلك بما يتعلق بالملاحقات والمحاكمات المتعلقة بأحداث معروفة بأحداث الضنية ومجدل عنجر. وسبق للجنة الإدارة والعدل ان اخذت قراراً بالإجماع باقتراحي قانونين يتعلقان بالدكتور جعجع وبأحداث الضنية، ولذلك لم يكن هناك مجال ان تعيد النظر فيهما، باعتبار انهما تحوّلا مباشرة الى الهيئة العامة. اما الموضوع الثاني فتحدد ان تتم إحالته مباشرة الى الهيئة العامة ليدرس مع بقية الاقتراحات».

في غضون ذلك تقدّم النائب غازي زعيتر باقتراح قانون معجّل مكرر للعفو عن الجرائم الناتجة عن الحرب.

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا الاقتراح: «بعد انتهاء الحرب الاهلية وما سبّبها، وإقرار وثيقة الوفاق الوطني، وبدء تطبيق الدستور الجديد وانطلاق مسيرة السلم الاهلي، شهدت الساحة اللبنانية عدداً من الجرائم معروفة الاسباب والنتائج. ولما كانت البلاد تشهد حالياً حركة اتصالات تهدف الى المصالحات الوطنية وتعزيز السلم الاهلي عبر اقرار قوانين معجلة مكررة، من شأن اقرارها ان يعزز ما يصبو اليه نواب الامة، وحيث ان قوانين العفو السابقة قد لحظت الجرائم المتعلقة بالحرب الاهلية مما يوجب حالياً إصدار قانون يعالج آثار هذه الحرب وتداعياتها وهي كثيرة ومؤذية. وحيث ان الحرب التي عصفت بلبنان وللاسف ورغم اتفاق الطائف بقيت لها ذيول ونتائج وآثار اجتماعية واقتصادية ونفسية، فصدت ابواب الامل ودفعت ببعضهم الى الهجرة حيناً او الى ارتكابات ما كانوا ليقدموا عليها لولا هذه الاوضاع. وحيث إن العفو عن هؤلاء من شأنه ان يعيد انخراطهم في المجتمع اللبناني. بالنظر لما سبق ذكره نتقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المعجل المكرر راجين إقراره».

من جهة ثانية، عقدت فعاليات منطقة بعلبك («السفير») اجتماعاً في حسينية بلدة مقنة للتشاور بالخطوات المقبلة من أجل إصدار عفو عام وشامل عن كافة المطلوبين والمحكومين من أبناء المنطقة وذلك بحضور رؤساء بلديات ومخاتير وفعاليات شعبية.

وتحدّث أسعد جعفر باسم لجنة متابعة العفو العام والشامل في لبنان وباسم لقاء اللجان الاهلية تحدث المختار قاسم طليس وبعد نقاش توصل الحاضرون الى التوجّه بالدعوة الى الاعتصام والتظاهر والإضراب المفتوح حتى تحقيق العفو العام والشامل.